

مصاهرات الوسلاتية والحناشنة بمدينة قسنطينة 1800م-1825م.

MATRIMONIAL ALLIANCES OF THE WISLATI AND THE HANNACHI IN
CONSTANTINE BETWEEN 1800 AND 1825.LES ALLIANCES MATRIMONIALES DES WISLATI ET DES HANNACHI A
CONSTANTINE DE 1800 A 1830.سهام بوديبة^{1*}، فاطمة الزهراء قشي².¹ مخبر تاريخ تراث ومجتمع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهري.² مخبر تاريخ تراث ومجتمع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهري.

تاريخ النشر: 2018/07/01

تاريخ القبول: 2018/06/18

تاريخ الإرسال: 2018/04/23

ملخص: تمحور البحث حول مصاهرات مجموعتين من الوافدين على مدينة قسنطينة عاصمة بايلك الشرق. إنهم الوسلاتية الذين نزحوا من إيالة تونس بعد تهجيرهم من جبل وسلات (1762) من جهة والحناشنة أصليي قبيلة نفوذية تقع على التخوم الشرقية للبايلك من جهة ثانية. تعتمد الدراسة على معطيات أرشيفية متمثلة في عقود عدلية مدونة في المحاكم الشرعية المالكية والحنفية، في الربع الأول من القرن التاسع عشر. وقع الاختيار على المقارنة بين مصاهرات الوسلاتية والحناشنة نظرا لاختلاف ظروف استقرارهم في المدينة. ومن ثم ماولة استقراء مدى تأثير ظروف التوافد على أساليب الاندماج في مجتمع المدينة عبر الروابط الزوجية. مجرد كامل لعقود الزواج والطلاق الخاصة بالعينة نحاول رسم شبكة هذه المصاهرات. وقد أظهرت الدراسة الانفتاح الواضح في مصاهرات كل من الوسلاتية والحناشنة على المجموعات السكانية الوافدة بالدرجة الأولى، مع تباين الاستراتيجيات نحو الفئات الحاكمة في السلطة.

الكلمات المفتاحية: قسنطينة ؛ علاقات مصاهرة ؛ وسلاتية ؛ حناشنة ؛ القرن 19م.

Abstract : This article studies the matrimonial alliances of two groups arrived to the city of Constantine capital of the beylik of the East wich are: the Wislati, who were expelled from mountain Wislat(near Kairouan city) by the bey of Tunis in (1762), and the Hannachi from the influential tribe of Hanancha bordering on the East of beylik. Based on archival data, for instance, Malakit and Hanafit courts records during the first quarter of the nineteenth century, we try to compare the matrimonial relationship of the two groups and their strategies for integration in the city. In spite the difference in conditions of immigration and the way of their settling. This study shows a clear tendency to exogamy marriage, although there were different expressions and explanations for the two groups.

Keywords : Constantine ; the Wislati ; the Hannachi ; matrimonial alliances ; 19e century.

Résumé : cet aticle étudie les alliances matrimoniales de deux groupes de population, habitant à Constantine : Les Wislati, expulsés du mont Wislat, près de Kairouan par le bey de Tunis (en 1762). Ils enregistrent le plus grand nombre d'actes de mariages et semblent former la communauté la plus forte. Les Hannachi, issus des Hnancha, tribu influente et limitrophe de la frontière Est avec la Tunisie. A partir des données d'archives, en l'occurrence d'un dépouillement des actes notariés des registres des mahkama Malikite et Hanafite de 1215 à 1240hg/ 1800-1825 nous tentons de comparer les réseaux des relations matrimoniales. La problématique porte sur les modes d'intégration dans la ville de Constantine à travers les stratégies matrimoniales au regard des conditions d'immigration et d'installation, assez différentes entre les deux groupes. La recherche atteste une tendance manifeste à l'exogamie, même si elle peut s'exprimer et s'expliquer différemment chez Wislati et les Hannachi.

Mots clés : Constantine ; Wislati ; Hannachi ; alliances matrimoniales ; 19^e siècle.

مقدمة:

يندرج موضوع المصاهرات ضمن المواضيع الاجتماعية التي تعنى بدراسة علاقات المجتمع في إطارها الضيق والتمثل في روابط الزواج. وتكمن أهميته في كونه يرسم ملمحا عما ينسجه الأفراد من خلال مصاهراتهم ومجالاتها مما يكشف عن مكانتهم وأهدافهم وقيمهم.

اخترنا دراسة شبكة المصاهرات التي نسجتها المجموعات السكانية الوافدة على قسنطينة والتميزة بأسمائها والتي حافظت على انتمائها القبلي أو الجغرافي بعد عقود طويلة من الاستقرار في مجتمع حضري. ونكتفي في هذا المقال برصد كل زيجات جماعة الحاناشة وجماعة الوسلاتية - بل الوسلاتية حسب التسمية الدارجة في تونس - خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر. فاعتمدنا لذلك سجلات المحاكم الشرعية بقسنطينة مصدرا لعقود الزواج أو الطلاق في نفس الفترة بين 1215 و 1240 حسب التقويم الهجري، 1800-1825م.

تركز العمل على العائلات التي تحمل نسبة "الوسلاتي" الوافدة من جبل وسلات، على مشارف مدينة القيروان التونسية (بن يوسف، مجلد 2، ص 176) والذي كان منطلقا ومسرحا لصراعات طويلة دارت بين حسين باي تونس (1705-1740م) وابن أخيه علي باشا (1735-1756) حول الحكم ووقوف أهل الجبل مع هذا الأخير وأسرته إلى غاية سنة 1762م، تاريخ استقرار الحكم في يد أبناء عمه حسين بن علي؛ أمر علي باي بن حسين بن علي بإخلاء جبل وسلات ودفع بسكانه إلى الهجرة فرارا من الملاحقة والقمع فكان منهم شتات توزعوا على البلاد التونسية. فمنهم من اختار قسنطينة مستقرا له، وكان المعارضون للسلطة يقيمون بالتراب الجزائري مثل أبناء حسين بن علي ثم أبناء علي باشا - يونس بن علي وابنه إسماعيل بعد هزيمتهم. (بن عبد العزيز، ج 1، ص 90).

أما الوافدون من الحاناشة والذين عرفوا في المدينة بنسبة "الحناشي"، فإن أولهم تعود لقبيلة الحاناشة الواقعة على الحدود الشرقية لبابلك قسنطينة مع تونس، وقد كانت قبيلة ذات نفوذ وقوة فضلا عن ذلك عرفت بولائها المتغير لسلطة بايات قسنطينة وبايات تونس حسب ما يخدم مصالحها، (معاشي، 2015، ص 275). وتتكون عينة الدراسة من الوافدين من القبيلة والمنضمين لها بالموطن أو التحالف؛ لكونها عبارة عن كنفدرالية قبائل متحدة حول سلطة أحرار الحاناشة الأسرة الحاكمة. (Babes, 1984, p 245).

سنحاول في البداية تقدير مدى حضور كل من الحاناشة والوسلاتية في مختلف المعاملات داخل المدينة من حيث عدد العقود المبرمة، ثم نطمح إلى استشفاف مدى تأثير طبيعة توافدهم أو نزوحهم نحو قسنطينة على نوعية العلاقات الاجتماعية وهل حدث اندماج مع الحضر؟

1- مادة البحث وطريقة بناء العينة:

تقوم الدراسة على مصدر أساسي متمثل في سجلات المحاكم الشرعية المالكية والحنفية الخاقفة بالربع الأول من القرن التاسع عشر؛ وتشمل الفترة الممتدة بين 1215هـ - 1240هـ/1800م-1825م، وهي فترة بحث الدكتوراه الموسومة: "دوائر المصاهرات في مدينة قسنطينة في الربع الأول من القرن التاسع عشر من خلال سجلات المحاكم الشرعية". سنوات الدراسة موزعة على السجل الثالث والرابع التابعين للمحكمة المالكية، وتشمل الفترة بين (1215-1220هـ/1800-1806م)، وجميع سنوات السجل الخامس التابع للمحكمة الحنفية الذي يمتد بين(1224هـ-1232هـ/1809-1817م)، إضافة إلى سنوات السجل السادس التابع أيضا للمحكمة الحنفية وهو تابع للسجل الخامس ومكمل له، ويستهل بتاريخ أوائل محرم 1233هـ/1818م ويمتد إلى أواخر شوال 1240هـ/1825م. سجل أفراد المجموعتين عقودهم في المحكمتين، وهو حال أغلب سكان قسنطينة في تلك الفترة؛ ذلك أن أغلب المعاملات المدونة فيها هي معاملات زواج وطلاق ومراجعة من طلاق.

بالنسبة لمنهجية البحث فإنها تقوم على راقفة شامل للعقود مع فصل العينات حسب الانتماء قصد المقارنة -في هذا المقال- بين الحنانشة والوسالتيية، أي بين وافدين من داخل البايك ولو على أطرافه، في مناسبات متفرقة وغالبا فردية أو عائلية، وبين نزوح جماعي وقسري تم على الأرجح في فترة قصيرة ومتأخرة، بداية من 1756 تاريخ عودة أبناء حسين بن علي إلى الحكم في تونس وفاقفة بعد 1762 تاريخ إخلاء جبل وسلات من سكانه(عبد الواحد المكني، شتات أهل وسلات، د. ت). وتسمح لنا مدة ربع قرن من تتبع المصاهرات على مدى جيلين، خاقفة إذا انطلقنا من نتائج رسالة دكتوراه الدولة التي عالجت موضوع " قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر،(قشي،1998).

جاء اختيارنا للمجموعتين كعينة للدراسة بناء على اعتبارات عدة: أهمها اشتراكهما في اقفة التوافد والاستقرار في المدنية، مع اختلاف الظروف والأسباب؛ ذلك أن الوسالتيية هُجروا من موطنهم مكرهين كما أشرنا، في حين قدم الحنانشة طواعية إلى مدينة قسنطينة، عاقفة البايك التابعين له، التي كانت قطبا سياسيا مرموقا ومركزا اقتصاديا نشطا يجذب السكان على نطاق واسع.

يظهر الجرد الأولي والعام للعقود أن الوسالتيية هم المجموعة الأكبر عددا والأكثر حضورا في السجلات؛ وقد فاقت عقود رجال ونساء الحنانشة مجتمعين؛ وقد مثلت نسبة الرجال 73% من إجمالي العقود الخاقفة بالوسالتيية؛ إلا أن تتبع الأسماء المسجلة فيها يبين حضور بعض أفراد عائلة الوسلاقي في أكثر من مرة. وهناك من أفراد المجموعة من سجلت له ستة عقود وهي تخص أحمد بن عبد الله الوسلاقي بين 1215-1236هـ / 1800-1821م، متمثلة في عقدي طلاق وأربعة عقود زواج. وهو ينتمي حسب تعبير الأستاذة قشي إلى فقة المزواجين، الكثيري التردد على المحكمة.

كما ظهر مُجَّد بن أحمد الوسلاطي ومُجَّد بن عمر الوسلاطي في خمسة عقود لكل واحد منهما، ومُجَّد بن علي الوسلاطي في أربعة عقود، وتم جرد عقدين لـ 13 فردا من المجموعة وهو ما يمكن تفسيره بتردد بعض الرجال على المحكمة أكثر من غيرهم في تكرار زواج أو طلاق وفي ذلك إشارة إلى الاستقرار الطويل أو الدائم لهم بالمدينة. في حين ظهرت 7 نساء من بنات الوسلاطي بعقدين لكل واحدة منهن حسب تكرار أسمائهن مع تسجيل نفس النسبة للأب والموطن. إن الحضور الكثيف للرجال مقابل حضور النساء يمكن أن يفسر بطبيعة الوفود في شكل هجرة مفروضة والتي قد تمس في هذه الظروف الرجال أكثر من النساء (قشي، 2007، ص 26-27).

جدول -1- معاملات الوسالتية و الحنانشة (1215هـ -1240هـ/1800م-1825م)

مستوى حضور الحنانشة			مستوى حضور الوسالتية		
نوع العقود	نساء	رجال	نوع العقود و عددها	نساء	رجال
- زواج 56	41	42	- زواج 83	37	104
- طلاق 20			- طلاق 43		
- مراجعة من الطلقة الأولى 06			- مراجعة من الطلقة الأولى 10		
- مراجعة من الطلقة الثانية 01			- مراجعة من الطلقة الثانية 04		
			- هبة كالي الصداق 01		

المصدر: سجلات المحاكم الشرعية المالكية والحنفية، مدينة قسنطينة

إن تتبع الحضور الفردي للحنانشة يظهر قلة العقود المتكررة؛ بتسجيل حالتين الأولى تخص عمار بن الطيب الحناشي الذي ظهر في عقدين في الفترة بين 1239-1240هـ/1824-1825م وهما عقدا زواج ومراجعة من الطلقة الأولى لزوجه علجية بنت عبد الله، والحالة الثانية تخص عثمان بن مُجَّد الحناشي وهما عقدا مراجعة من الطلقة الأولى والطلقة الثانية لزوجته فاطمة بنت رابع الطلحي سنوات 1218-1220هـ/1803-1805م، في مقابل ذلك تم جرد عقدين لثلاث نساء من بنات الحناشي، وثلاث عقود لنمرودة بنت عمار الحناشي لوحدها، أي أن العقود خصت 36 امرأة من

قبيلة الحنانشة، وهو ما يمكن تفسيره بالوفود المؤقت لأغلب الوافدين من الحنانشة لمصالح فردية، ثم أن تقارب معدل حضور النساء والرجال يشير إلى استقرار بعض عائلات الحناشي بالمدينة.

بناء على ما ذكر، وإذا قارنا بين مستوى حضور المجموعتين يلاحظ تأثير طريقة التوافد على المدينة على معدل الحضور الفردي ثم الجماعي لهما في السجلات. فالواضح من خلال عقود الوسائلية استقرارهم الدائم في المدينة من خلال تواتر تسجيل عقود عديدة للفرد الواحد بحضوره في المحكمتين بعقود زواج وطلاق ومراجعة. قد يكمن الفرق بين الوسائلية والحنانشة في الاختلاف حول مدى التردد على المحكمة وتسجيل كل مراحل الحياة الزوجية بانتظام كما يظهر عند الوسائلية وبصفة أقل عند الحنانشة. هل يعني هذا أن تكرار الزواج قليل لدى عائلات الحناشي، أم بقي الاتصال بالموطن الألبلي قويا، فلا تظهر كل المعاملات في سجلات المدينة؟

منهجيا، إن تسجيل عدة عقود للفرد الواحد لدى الوسائلية يساعد على دراسة توجهات المصاهرة على المستوى الفردي قياسا مع التوجهات العامة للجماعة، بينما تسمح لنا طبيعة العقود الخالصة بالحنانشة بدراسة المجال العام لمصاهراتهم.

2- دراسة في مصاهرات الوسائلية والحنانشة:

1-2 مصاهرات الوسائلية:

تنتقل دراستنا لمجال المصاهرات إذن مما توفر من عقود تخص رجال ونساء كل مجموعة وذلك لقياس نسبة "الزواج من القبيل" أي بين أبناء العرش فضلا عن متابعة مدى انفتاح وانغلاق شبكة المصاهرات لدى رجال ونساء كل مجموعة على حدى؛ وذلك بالنظر إلى شبكة مصاهراتهم في أواخر القرن الثامن عشر كما أشرنا. (قشي، 2007، ص 137).

ظهر رجال الوسائلي في 104 عقدا تخص الزواج والطلاق والمراجعة من طلاق ضمن عدد إجمالي من عقود الزواج بلغ 7662 وعقود طلاق بلغت 3689 عقدا، أما عقود المراجعة فقدرت بـ 1455 عقدا وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1800 و 1825م.

فكانت 56% من زيجاتهم مع عائلات وافدة من قبائل مختلفة تابعة للبايلك، منها مناطق حدودية مع تونس مثل الصدراتي والبقلمامي والعيقاوي نسبة لأعراس إدراتة وأولاد بوعافية وأولاد بوقلمام (أرشيف تونس، حافظة 213، وثيقة 132). أما الحركاتي واليعقوبي فمن الأوراس، وأخرى من شمال البايلك وهي الفغالي والمجالدي، كما نسجوا أكثر من علاقة مصاهرة مع عائلات الرحموني، العشي، الغربي، المعاوي، النمديلي، العمري والحشمي بثلاث عقود مع كل واحدة منها؛ وإن تكرار الزواج من نفس القبيلة أو العرش على فترات مختلفة يمكن أن يشير إلى توطيد الوسائلية لعلاقاتهم مع بعض الوافدين من العائلات والقبائل. تزوج رجال الوسائلي أيضا من بنات عائلات وافدة من خارج البايلك منها مدينة مليانة التابعة للبايلك الغرب والمجاورة للبايلك التيطري أيضا (بوغفالة، 2009، ص 16).

وبحكم الأبول التونسية للوسلاتية، بحثنا في مصاهراتهم مع عائلات وافدة من تونس، فكانت النتيجة أنه توجه ضعيف؛ تم عقد مصاهرة وحيدة مع الدريدي وهم من أبول قبيلة دريد التونسية التي شهدت أيضا هجرة ونزوحا حيث استقر جزء منها في تونس والجزء الآخر استوطن نواحي قسنطينة في بحيرة دريد التي سميت باسمهم، وجزء ثالث انقسم إلى قبائل بدوية عاشت في بسكرة وواحة الزيان، (Carette , 1824, p. 424)؛ وذلك بعد هزيمتهم أمام حملة الباي حمودة باشا- الذي حكم تونس بين 1196-1229هـ/1780-1814م- وقد شاركوا فيها إلى جانبه سنة 1222هـ/1807م حيث احتوت عليهم محلة قسنطينة وأسكنتهم البحيرة المذكورة، (ابن أبي الضياف، 1999، ص42). وجاءت الحملة كرد فعل تونس على ضغوطات وتدخلات حكام إيالة الجزائر في شؤونها الداخلية (ابن العطار، 2011، ص115)؛ وذلك ما قد يفسر الحضور المميز لدريد في العقود التي مسها الجرد بأكثر من 95 عقدا لرجال ونساء القبيلة في الفترة المدروسة.

كما ارتبط علي بن عمر الوسلاتي بأمة الله فاطمة بنت الحاج مسعود التونسي، (السجل الثالث، 1217هـ، ص465) قد يكون الانفتاح الضعيف للوسلاتية على الوافدين من تونس يعود إلى الخلاف السابق بين أهل الحاضرة وسكان جبل وسلات وانقسام البلاد إلى قفنين كما سبق.

إذا كانت مصاهرات رجال الوسلاتي منفتحة أساسا على المحيط القبلي فإنها لم تتوقف عنده بل امتدت إلى الزواج من بنات العائلات الحرفية وذلك في خمسة عقود. فظهر الكباجي، الحمار، والحفاف الذي جمع في حرفته بين حلق شعر الذقن والرأس وممارسة الحجامة وقلع الأضراس (Feraud, 1872, p453)؛ وكذا الشطاب وهي من الحرف القليلة الذكر في العقود والتي قد تعني حسب الموروث اللفظي المحلي الشخص الذي يقوم بعملية تنظيف الشوارع. وقد وردت هذه الحرف كنسبة وليس كحرفة التي يعلن عنها براحة في العقد؛ والحال أن تبني النسبة الحرفية لقبًا بديلا عن النسب القبلي أو الانتماء الجغرافي مؤشر على الاستقرار والاندماج في الوسط الحضري، بدا جليا في القرن التاسع عشر. (قشي، 1998، ص202).

إن زواج علي بن سارسة الوسلاتي من أمة الله تركية الإسلامية الثيب المالكة أمر نفسها (السجل السادس، 1240هـ، ص501) يطرح مسألة الزواج من بنات أهل الذمة بعد اعتناقهن للإسلام، وهذا ما ظهر في عديد العقود بالمحكمتين. (قشي، 2007، ص174)..

كما ارتبط الوسلاتية أيضا بعتيقات، فقد تزوج أحمد الوسلاتي الجزائر حرفة بمباركة بنت عبد الله عتيقة الحاج سليمان بن مُجد، وقد زوجها منه معتقها المذكور، (السجل الثالث، 1215هـ، ص314). إن زواج الأحرار من الإماء والعتيقات ظاهرة موجودة في مجتمعات تلك الفترة، وكانت عامة لم تخضع لمستوى ومكانة الأزواج الاجتماعية، (طوبال، 2013-).

2014، ص66). لذلك قد يعبر زواج أحمد الوسلاقي بعتيقة بانتشار الظاهرة في المدينة، أو لوجود علاقة بينه وبين سيد العتيقة الذي كان وكيلا لها في زواجها؛ خاصة أن الرجل لا يعييه الزواج من دونه مرتبة.

فالملاحظ في مصاهرات رجال الوسلاقي هو الانفتاح الواضح على عناصر مختلفة من المجتمع القسنطيني؛ فهل اتبع الوسالتية نفس الشبكة في تزويج بناتهم؟

مكننا الجرد من تسجيل 37 عقد زواج وطلاق ومراجعة لبنات الوسلاقي؛ وبدا مجال مصاهرتهم أكثر انفتاحا من حيث الانتماء الاجتماعي للعناصر التي هاهو، فقد زُوج لعائلات وافدة من خارج إيالة الجزائر حسب النسبة، مع المراكشي والمغربي وهما عائلتان تنتسبان إلى المغرب الأقصى.

ومصاهرة مع التونسي، كذلك عائلات وافدة من قبائل البايك منها العواطي والطلحي، الصولي والجنحي فضلا عن وادين من زمورة وعنابة، أي أن أنها مصاهرات ضمن دائرة جغرافية امتدت من أقصى غرب إيالة إلى أقصى شرقها، إضافة إلى قبائل وأوطان ممتدة على أراضي البايك شمالا وجنوبا.

إلى جانب ذلك زوج الوسالتية بناتهم إلى موظفين إنكشارية في أربعة عقود، وحرفيين في خمسة عقود، مع كل من السراج الذي يحترف صناعة الأدوات الجلدية كالسروج وأكياس الذخيرة، وكانت من بين الحرف التي مارستها عائلات قسنطينية على اختلاف مكانتها (Kaddache, 1992, p 212). كما حضرت حرف السوقي والكبايجي والنجار والحمار وهي نفسها تقريبا المسجلة في زيجات الرجال ومن نفس المستوى الاجتماعي.

إن إقدام الوسالتية في ربط علاقات زواج مع عناصر متنوعة الانتماءات الاجتماعية، والحرف والوظائف، يطرح السؤال حول الزواج داخل جماعة الوسالتية وبين أفرادها؛ فما عدد عقود الزواج المسجلة بين أفراد الجماعة وما هي نسبتها؟ تم جرد 14 عقدا يخص زواج وطلاق ومراجعة لرجال الوسلاقي مع نساء من قبيلهم أي أن الزوجة من نفس نسب الزوج. بالإضافة إلى 5 عقود ذكرت فيها نسبة الوسلاقي للزوج والزوجة على حد سواء بمجموع 19 عقدا أي ما نسبته 18%؛ وهو عدد معبر عن وجود ترابط داخل العائلة وقد يدخل في إطار إستراتيجية الجماعة في الحفاظ على تماسكها ووحدتها، خاصة وهي بعيدة عن الوطن الأملي مع أمل قليل في العودة.

من جهة أخرى أردنا تتبع مسار المصاهرات على مدى جيلين وفي نطاق ضيق أي ضمن العائلة الواحدة وذلك اعتمادا على البنوة المعلنة في التسمية الثلاثية، مع مراعاة التقارب الزمني في تسجيل العقود لتكون العينة أكثر مصداقية، فأخذنا على سبيل المثال لا الحصر المنتسبين بالبنوة إلى محمد الوسلاقي: تم تسجيل تسعة عقود لأبنائه فيما بين 1217 هـ و 1233 هـ / 1802 - 1818 م، وكانت تعني كل من حمودة وحمادي وحسن وسالم وعمر ومحمد، مع احتمال أن يكون اسم محمد الوسلاقي اسم مكرر وليس نفس الشخص، وأحسن دليل فيما يلي من الأمثلة، ولكن إذا كان له الأبناء الستة المذكورين، يمكن استنتاج ما يلي:

توزعت دوائر مصاهراتهم مع عائلات قبلية وهي العيساني والجنحي، كما ظهر جليا توجه نحو الزواج داخل العائلة بأربع عقود، فقد قام سالم بن محمد الوسلاتي بتطليق عائشة بنت عبد الرحمن نجل السيد أحمد بن بلعيد طليقة أولى بعد البناء، (السجل الرابع، 1220هـ، ص 115)؛ كما طلق تركية بنت محمد من القبيل أي أنها وسلاتية طليقة ثانية بعد البناء (السجل الرابع، 1220هـ، ص 168)، وذلك في أقل من سبعة أشهر حيث سلّمت كل منهما "فيما لها عليه من الصداق"، وطالبت الأولى بدين لها عليه قدره 20ريالا. أما الزوجة الثانية فقد سلمت له في مبلغ الدين مع الصداق دون تحديد قدره، ولم تُدون له عقودا أخرى، وهذا ما يشير إلى أنه جمع بين زوجتين أو أكثر وطلق اثنتين في نفس السنة. كما يحتمل أنه قد تزوج بعد تطليق زوجته وهذا مؤشر على سرعة الزواج والطلاق.

كما ارتبط أخوه بلقاسم بن محمد الوسلاتي مرتين في الفترة الممتدة بين 1221 و1224هـ/1804م-1809م، جمعه العقد الأول بعائشة بنت موسى الجنحي، (السجل الرابع، 1219هـ، ص 74) و العقد الثاني ارتبط فيه بساسية بنت المرحوم رمضان الوسلاتي، (السجل الخامس، 1224هـ، ص 50)؛ وكانت الزوجة الأولى ثيبا مطلقة أما الثانية فكانت بكرا بالغا مهملة، وقد شرطت عليه هذه الأخيرة أن لا يرد مطلقته خديجة بنت بودهمش وإلا فأمرها بيدها. وهنا يحتمل أنه جمع بين الزوجتين عائشة وساسية أو أنه قام بتطليق عائشة، كما شرطت عليه زوجته التي هي من قبيله أن لا يرد خديجة بنت بودهمش التي قد تكون مطلقة طلاقا رجعيا. وعليه يرجح أن يكون بلقاسم المذكور قد سجل ثلاثة زيجات وطلقة على الأقل.

تزوج عمر بن محمد الوسلاتي بأمة الله حليلة بنت عمر من القبيل وكانت ثيبا مطلقة منقضية العدة (السجل الخامس، 1225هـ، ص 144)؛ في حين راجع محمد بن محمد الوسلاتي فاطمة بنت حاج بلقاسم من القبيل من الطليقة الثانية (السجل السادس، 1233هـ، ص 7).

إن الإقبال على الزواج داخل المجموعة قد يفسر بدافع الترابط العصبي بين عائلات الوسلاتية التي واجهت وعانت من الاضطهاد قبل الهجرة إلى مدينة قسنطينة. لكن هذا المنحى لا يضمن الاستقرار المنشود على مستوى العلاقات الزوجية؛ ذلك أن تلك المصاهرات شهدت توترات بلغت حد الانفصال. لقد تم تدوين ستة عقود طلاق، وعقدي مراجعة من الطليقة الأولى ومراجعة من الطليقة الثانية؛ وهذا ما يكشف هشاشة العلاقات الزوجية ولو "من القبيل".

سمحت لنا دراسة دوائر مصاهرات الوسلاتية بملاحظة انفتاحهم على المحيط القبلي أساسا، مع توجه واضح نحو الزواج داخل العائلة في نسبة معقولة تفوق نسبة المجتمع القسنطيني إجمالا. فهل أثر انتماء جماعة الحناشي لقبيلة نفوذية على انتقائهم للعائلات التي [ماهروها]؟

إن أول ما يلاحظ عند دراسة زيجات الحنانشة هو مستوى الحضور العددي المتقارب بين رجال ونساء القبيلة في عقود الزواج المسجلة في المدينة. فقد تم جرد 42 عقدا تخص رجال الحنانشة، وتركزت مجالات المصاهرة لديهم أساسا ضمن المحيط القبلي مع عائلات القرني، الطلحي، العباسي، العشي، العلوي، الحبيباتي والصالح، إضافة إلى الدردي.

قد يكون لمدة الإقامة بالمدينة دور في توجيه المصاهرات لكن ليس لدينا ما يفيدنا في قياس تاريخ أول استقرار لهذه العائلات؛ إنما قد نقرأ في شروط الزواج مؤشراً على استمرار العلاقة بين قاطني المدينة الجدد ومواطنهم الأصلية، موظفين كانوا أم حرفيين أو تجار.

إنها عادات بعض العائلات الحضرية رفض ذهاب بناتها للعيش في الريف بعد زواجهن في المدينة، فكانت تشترط "عدم الخروج من بلد العقد" وهذا ما حدث في بعض الحالات. من ذلك عقد مراجعة أحمد بن [] الحناشي لزوجته ابراهيم بنت إبراهيم من الطلقة الأولى والتي شرطت عليه أن "لا يخرجها من بلد العقد إلا برضاها فإن أخرجها فأمرها بيدها ما عدى في فصل الربيع"؛ (س5، 1225هـ، ص.90). وهو ما قد يشير إلى إمكانية حدوث الطلاق الأول بسبب نقل الزوجة، ويبدو أن الترضية وقعت بينهما بجل وسط وهو الانتقال لنجع الحنانشة خلال فصل واحد في السنة.

من جهة أخرى، يسجل أن الحنانشة زوجوا بناتهم ضمن دائرة اجتماعية أوسع من دائرة الرجال. بعبارة أخرى وجدت بنات الحنانشة فر[] أوسع في الزواج. بالإضافة إلى مصاهرة عائلات وافدة من قبائل البايك مثل التلغمي والحمزوي و القرني والغربي والعلوي والزياني؛ تزوجت بنات الحناشي من عن[] إنكشارية في أربع عقود. وفي حالتين اثنتين، تقدم إلى العائلة كل من دايرة وشاوش. وهذا تقرب من موظفي البايك وحاشية البايات نحو الحنانشة.

كما يتضح هذا المنحى بارتباط أمة الله خديجة بنت الحاج سعيد الحناشي بمحمد بن حسين الذي كان [] هرا لصالح باي- كما ورد في نص العقد- وكانت ثيبا متوفى عنها [] 100 ريالم الحزام و الففظان والجوهر والأمة. (السجل السادس، 1240هـ، ص488).

تبنى الوافدون من قبيلة الحنانشة علاقات الزواج داخل العرش أيضا ومنها الزواج من ابنة العم وإن كان أقل حضورا مما شوهد بين الوسالتية وذلك لاختلاف معدلات الحضور بينهما في السجلات بين الرجال والنساء، حيث ارتبط [] بن عبد الرحمن الحناشي بخديجة بنت سي عباس من القبيل، وكانت ثيبا منقضية العدة وهي ابنة عمه حسب ما ذكر في العقد؛ وقد تكفل الزوج باختيار وكيلها على الزواج السيد مسعود بن العموشي. (السجل الثالث، 1215هـ، ص271).

كما تزوج مبارك بن عبد الله الحناشي بالعباسية بنت دعاس من القبيل وكانت ثيبا متوفى عنها منقضية العدة، وقد شهد على وفاة بعلها الأول أفراد من قبيلة الحنانشة، (السجل الثالث، 1217هـ، ص446)؛ في حين ارتبط [] بن عمر الحناشي بللونة بنت علي من القبيل وهي بكر بالغ مهملة. (السجل الرابع، 1219هـ، ص37).

إن زواج كل من الوسالتية والحنانشة من ابنة العرش أو "من القبيل" كما ورد في العقود، يمكن تفسيره بعوامل عديدة منها ما يتعلق بتقوية الروابط العائلية داخل المدينة، فضلا عن طبيعة الانتماءات الاجتماعية لهذه المجموعات ذات الانتماء الريفي والقبلي، والتي عرفت بميلها لهذا النوع من الزواج، "في إطار تدعيم العصبية القبلية، الحفاظ على رابطة الدم الواحد، والحفاظ على الملكية الجماعية" حسب شلهود (Chelhod, 1965, p. 115).

من جهة أخرى لم تبرز أي مصاهرة بين الوسالتية والحنانشة، وقد يعود ذلك إلى الصدفة أولا لأن الخيار واسع بين العائلات القاطنة في المدينة؛ وقد يفسر ثانيا بابتعاد الوسالتية عن قبيلة كانت طرفا في الصراعات الماضية مع أو ضد بايات تونس أو قسنطينة، مع تغير ولائها حسب الظروف.

3- مبدأ الكفاءة في زواج الوسالتية والحنانشة

تعني الكفاءة في اللغة المساواة، والمراد بها في النكاح المساواة بين الزوجين في أمور مخصوصة يعتبر الإخلال بها مفسدا للحياة الزوجية؛ ومن أهم معاييرها النسب أو المنبت والإسلام والحرية والحرفة (أبو زهرة، 1971م، ص 61) أي المستوى المادي والاجتماعي للزوجين. والملاحظ في المجتمعات العربية والإسلامية أنها تشترط الكفاءة في الرجل أكثر مما تشترطها في المرأة، كما أن معاييرها تختلف باختلاف المجتمعات وتكوينها الاجتماعي، (الترمانيني، 1409هـ/1989م، ص 135) كذلك حسب المذاهب الإسلامية المتبعة. فإذا أخذنا برأي المالكية وهو المذهب السائد لدى مجتمع الدراسة، فإنه لم يركز على الكفاءة في النسب ولا في الصناعة أو المال أو الغنى بقدر تركيزه على الكفاءة في التدين والتقوى والسلامة من العيوب، في حين يشترط الحنفية النسب والإسلام والحرية والديانة والمال والحرفة، وهو أوسع المذاهب الأربعة فيما يخص مسألة الكفاءة في الزواج (أبو زهرة، 1950م، ص 90).

إن مادة العقود بما تضمنته من معطيات لا تعبر بوضوح عن المعايير المعتمدة في اختيار الأزواج، وما يمكن الاستفادة منه من خلال معطياتها هو معيار المماثلة في الحال عند الممارسة؛ أي أن دراسة مدى تطبيق معيار الكفاءة لدى المجموعتين في هذه الحالة يكون من خلال النسب أو الانتماء العائلي والاجتماعي وهو عنصر غير دقيق وغير كاف رغم محاولة توظيف المبالغ النقدية والعينية المكونة للصدقات والتي تسمح بمعرفة الحالة المادية للعائلات بصفة تقريبية.

إن تتبع معيار النسب في زواج الوسالتية يبين تركيز مصاهرات رجال العائلة على قبائل البايك الوافدة على المدينة أساسا؛ كما تزوجوا من بعض العتيقات. في مقابل ذلك زوج الوسالتية بناتهم من موظفين عسكريين وأصحاب حرف لها وزن اقتصادي خلال فترة الدراسة مثل السراج والنجار والحاكي.

بالنسبة إلى الحنانشة، فالملاحظ على رجالها أنهم فضلوا الدائرة القبلية أساسا، في حين عرف المجال الذي تزوجت فيه نسائهم انفتاحا أكبر، وإن سادت المصاهرات بين القبائل الوافدة فإنها انفتحت أيضا على عائلات يمكن القول أنها مدنية أو حضرية بالمهنة مثل أصحاب الحرف والبايات وموظفي البايك السابق ذكرهم، وسجل عقد وحيد مع تاجر "حرفة".

إن المقارنة بين دوائر الزواج بين رجال ونساء المجموعتين، سواء ما تعلق بالانتماءات الجغرافية أو الوظيفية والحرفية للعائلات التي [أهروها، تظهر بعض التمايز لصالح النساء. وقد يُفسر بتوجه رجال العائلتين للزواج من عائلات تماثلهم أو دونهم جاهاً ومكانة وذلك حسب ما توفر أمامهم من فرص، في حين تم اشتراط معيار النسب والحرفة في زواج النساء من قبل بعض عائلات المجموعتين.

بتتبع متوسط الصداق النقدي المدفوع على مدى جيلين تقريباً، امتدت الفترة الأولى بين 1215هـ-1227هـ، تراوح الصداق فيها بين 30ريالاً و 100ريالاً، ولم يختلف كثيراً في الفترة اللاحقة والممتدة بين 1228هـ-1240هـ مع ارتفاع طفيف إذ تراوح بين 80ريالاً و100ريالاً.

تشكلت المكونات العينية للصداق أو ملحقات الصداق من الملحفة والقمجة وهي موجودة في أغلب المهور المسجلة؛ ثم يأتي الحزام والقفطان في مرتبة ثانية، يليهما الجوهر والأمة من نصيب العائلات ذات الجاه والثروة غالباً، وهي نادرة لا تعني سوى شريحة لا تفوق نسبتها 4% من مجمل زيجات الفترة المدروسة (1787-1795). (قشي، 2007، ص39).
والحال أن تركيبة الصداق نمطية ولم تتغير كثيراً في الفترة اللاحقة موضوع هذا المقال.

قدم رجال الوسلاقي [لداقاً قدر معدله ب 60ريالاً مع الملحفة والقمجة فقط كملحقات عينية، أي أنهم أكتفوا بما هو شائع وبسيط ضمن المطالب، في مقابل ذلك قبضت نساء الوسلاقي [لداقاً قدر معدله ب77ريالاً؛ أما ملحقات الصداق فقد ذكرت الملحفة والقمجة في العديد من العقود، وأضيف الحزام والقفطان في ثلاثة عقود، كما ظهرت الأمة في عقد وحيد يخص أمة الله عايشة بنت السيد محمد بن الوسلاقي البكر المجبرة عند زواجها بفرج بن علي الإنجشائري والذي ألقبها 100ريال مع القمجة والملحفة والحزام والقفطان والأمة ولم ينقد لها منه سوى 40ريالاً والباقي بذمته) (السجل الخامس، 1224هـ، ص59). ويعني إجمالاً انحسار قيم الصداق التي دفعتها عائلات الوسلاقي أو التي قبضتها في زواج بناتها ضمن المتوسط العام للمهور المدفوعة مع استثناء وحيد.

بالنسبة لمتوسط الصداق في زيجات الحنانشة يلاحظ أنها متقاربة بينما دفعه رجال الحناشي وما قبضته نساءهم؛ إذ كان متوسط المهور التي دفعها الرجال 75ريالاً ومعدل مهور النساء 74ريالاً. استقر متوسط المهور الذي دفعه الرجال مقارنة بما سجل لهم قبل حوالي عقدين من الزمن والذي قدر ب72ريالاً، لكن مهور النساء ارتفعت بصفة ملحوظة وقد كان معدله 52ريالاً فقط في أواخر القرن الثامن عشر (قشي، 2007، ص160). وقد يفسر هذا الارتقاء الاجتماعي بتحكم الحنانشة في شبكة المصاهرات بعد إقامة طويلة في قسنطينة. فيما يخص ملحقات الصداق، لم يرد الحزام والقفطان والأمة إلا مرة واحدة؛ وهذه إشارة إلى التفاوت الاجتماعي داخل القبيلة بل داخل العائلة الواحدة أحياناً. أما زيادة قيمة المهور، إجمالاً، مع استقرار مكونات الصداق طوال الفترة المدروسة، فيكمن تفسيره أساساً في الحركية الاقتصادية والتجارية،

فضلا عن تحول قيمة الريال العملة الأساسية المتداولة في البلاد، خاصة في الفترة بين 1815م-1830م، (مروش، 2009، ص 59) وهي فترة اضطراب واختلال التوازنات.

خاتمة :

أظهرت دراسة شبكة المصاهرات لدى الوصالتية والحنانشة في مدينة قسنطينة في الربع الأول من القرن التاسع عشر، تركيز العنصر الوافدة على الزواج من عائلات لها نفس المستوى الاجتماعي ومع الوافدين أساساً، ذلك أن العائلات الحضرية ترى، في الغالب أن الوافد أو كما يسمي "البراني" فيه من الصفات والعادات ما لا يتناسب مع طبيعة الحضري (سعد الله، مارس 1988، ص 389). لهذا لا يحظ الوافدون في الغالب إلا بفرقة مصاهرة وافدين أمثالهم. كما سُجل انفتاح مجال المصاهرات لدى المجموعتين على عناصر مختلفة الانتماءات الجغرافية، إضافة إلى حرفيين وموظفين. تقرب الموظفون وأهلهم البايات من الحنانشة- ربما لمكانتهم- فوجدت بناتهم إقبالا أكبر بمهور أرفع مما نالوها في العقود السابقة. ورغم تباين سبب الهجرة إلى قسنطينة وظروفها بين المجموعتين، يمكن ملاحظة الاندماج التدريجي والسلس ضمن الفئات الواسعة الحضور بالمدينة. وما استنتج حول مصاهرات الوصالتية والحنانشة هو جزء من بحث أكاديمي - قيد الإنجاز- يشمل جميع الزيجات المسجلة في نفس الفترة بمدينة قسنطينة.

قائمة المراجع:

1. أرشيف قسنطينة: سجلات المحكمة المالكية: السجل الثالث والسجل الرابع، سجلات المحكمة الحنفية: السجل الخامس والسجل السادس.

2. الأرشيف التونسي، الحافظة 223، الملف 384، وثيقة 132، عروش من عمالة قسنطينة.
3. الترماني عبد السلام، (1409هـ/1989م)، الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام دراسة مقارنة في مجال التاريخ والأدب والشريعة، الطبعة الثانية، سوريا: دار القلم العربي.
4. أبو زهرة مُجَد، (1950)، الأحوال الشخصية، القاهرة: دار الفكر العربي.
5. أبو زهرة مُجَد، (1971)، ماضرات في عقد الزواج وآثاره، القاهرة: دار الفكر العربي.
6. ابن أبي الضياف، (1999)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، المجلد الثاني، الجزء الثالث، تونس: الدار العربية للكتاب.
7. ابن العطار أحمد بن المبارك، (2011)، تاريخ بلد قسنطينة، تحقيق وتقديم وتعليق عبد الله حمادي، قسنطينة: المطبعة الجديدة.
8. بن عبد العزيز حمودة بن مُجَد، (1970)، الكتاب الباشي، تحقيق الشيخ مُجَد ماضي، الجزء الأول، قسم السيرة، تونس: الدار التونسية للنشر.
9. بن يوسف الصغير (2009)، المشرع الملكي في سلطة أولاد علي تركي، تقديم وتحقيق أحمد الطويلي، مجلد 2، تونس: المطبعة العصرية.
10. بوغفالة ودان، (1430هـ/2009م) التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لمدينتي المدية ومليانة في العهد العثماني، سيدي بلعباس: مكتبة الرشاد للطباعة والنشر.
11. طوبال نجوى، (2013-2014)، الزواج وواقع المصاهرات بمجتمع مدينة الجزائر- الفترة العثمانية- 1122-1246هـ/1710-1830م، رسالة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 02.
12. سعد الله أبو القاسم، (مارس 1988)، "مجتمع قسنطينة من خلال كتاب منشور الهداية (11هـ/17م)"، ضمن كتاب: الحياة الاجتماعية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية للتوثيق والمعلومات، زغوان، ص. 385-401.
13. قشي، فاطمة الزهراء قسنطينة، (1998) المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة (من أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر)، دكتوراه الدولة في التاريخ، جامعة تونس الأولى.

14. قشي، فاطمة الزهراء، (2005) "التركيبة السكانية لقسنطينة الأسماء والأنساب هوية وانتماء"، تنسيق فريد بن رمضان وإبراهيم عتوي، مركز البحث في الانثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، ص.ص 05-56.

15. قشي فاطمة الزهراء، (2007)، الزواج والأسرة في قسنطينة في القرن 18، الجزائر: دار القصبة للنشر.

16. مروش لمنور، (2009)، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، العملة الأسعار والمداخيل، الجزء الأول، الجزائر: دار القصبة للنشر.

17. معاشي، جميلة، (2015) الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (من القرن 10هـ/16م) إلى 13هـ/19م)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

18. مكني عبد الواحد، شتات أهل وسلات من 1762 حتى بداية القرن العشرين، سلسلة من تاريخ الأقليات التونسية، دار سحر للنشر، دون تاريخ.

19. Babes Leila(1984), Mythes d'origine et structures tribales dans le Constantinois sous domination turque, Essai sur le fondement du pouvoir politique, Thèse pour le Doctorat de 3^e cycle, Aix-en-Provence, 1984.

20. Carette(E), Origine et migrations des principales tribus de l'Algérie, imprimerie impériale, Paris, 1842.

21. Féraud, Charles, « Corporations de métiers à Constantine avant la conquête française », in Revue Africaine, 1872.

22. -Chelhod, Joseph, « Le mariage avec la cousine parallèle dans le système arabe », l'Homme, Revue Française d'Anthropologie, Juillet – Décembre 1965.

23. Kaddache, Mahfoud, l'Algérie durant la période Ottomane, office des publications universitaires, Alger, 1992.